عهد التميمي ووالدتها تعانقان الحرية بعد ٨ أشهر من الاعتقال

الاحتلال الإسرائيلي يعترض أسطول الحرية الخامس قبالة غزة

فلسطين المحتلة – محمد أبو شباب وكالات

أفرجت السلطات الإسرائيلية صباح أمس الأحد عن الفتاة الفلسطينية عهد التميمي ووالدتها ناريمان، بعد قضائهما ٨ أشهر في السجن بتهمة مهاجمة الجنود الإسرائيليين وإعاقة عملهم.

دعت الأسيرة الفلسطينية المحررة عهد التميمي في مؤتمر صحفي أمس إلى مواصلة الحملات لدعم الأسرى الفلسطينيين في المعتقلات الإسرائيلية، وأكدت في كلمة مباشرة نقلتها وسائل الإعلام العربية والعالمية، على أن القدس ستبقى عاصمة فلسطين الأبدية.

وشددت الأسرة الفلسطينية المحررة على ضرورة ملاحقة إسرائيل على جرائم الحرب التي ارتكبتها في حق الفلسطينيين، وأضافت بأنها نجحت في مواصلة واستكمال دراستها داخل السجن رغم الضغوط الإسرائيلية، مضيفة إنها ستواصل دراستها الجامعية في مجال القانون من أجل إيصال صوت فلسطين إلى كل العالم.

بدوره استقبل الرئيس الفلسطيني محمود عباس أمس في رام الله التميمي، وشدد أثناء اللقاء على أن التميمي تشكل نموذجاً لنضال الفلسطينيين من أجل نيل الحرية والاستقلال وإقامة دولتهم المستقلة.

وأثار اعتقال التميمي، ومحاكمتها جدلاً واسعاً، ووصفتها وسائل إعلام ونشطاء حقوقيون بأنها «أيقونة فلسطين»، لما تميزت به من جرأة وثبات في الفيديو الذي ظهرت فيه وهي تصفع أحد الجنود الإسرائيليين وكذلك أثناء المحاكمة، رغم صغر سنها.

وفي سياق متصل شدد المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف ضرورة وضع حد لقتل الأطفال الفلسطينيين.

وذكر ملادينوف عبر صفحته في «فيسبوك» السبت أن مقتل طفل فلسطيني في سن ١٢ عاماً بنيران الجيش الإسرائيلي الجمعة حادث مأساوي ومثير للصدمة، وقال: «الأطفال ليسوا هدفا! الكثير من الأرواح أزهقت، والوقت حان لوضع حد لذلك. خواطري وصلواتي مع أسرة الضحية».

ولقي ١٥٧ فلسطينياً مصرعهم، حسب إحصاءات الوزارة، بالرصاص الإسرائيلي منذ بدء احتجاجات «مسيرة العودة الكبرى» في ٣٠ مارس الماضي. على حين يوصل كيان الاحتلال خروقاته للتهدئة في قطاع غزة، فقد استشهد فلسطينيان في جباليا شمال القطاع، في غارة جوية نفذتها طائرة استطلاع حربية إسرائيلية على مجموعة من الشبان الفلسطينيين شمال قطاع غزة.

وعلى صعيد متصل اعترضت بحرية الاحتلال مساء أمس، أسطول الحرية الخامس الذي كان في طريقه لقطاع غزة، وكان على متنه نحو ٣٦ ناشطاً من ٢٠ دولة أوروبية، وقال ناشطون فلسطينيون إن زوارق الاحتلال اعترضت سفن أسطول الحرية، على بعد أميال قليلة من شواطئ قطاع غزة، وقامت بسحب السفن لميناء أسدود بعد أن اعتقلت جميع ركابها، على حين حملت الهيئة الوطنية لكسر الحصار الاحتلال المسؤولية الكاملة على حياة ركاب أسطول الحرية، داعية لتدخل دولي عاجل لحمايتهم بعد اعتقالهم من قبل بحرية الاحتلال، واصفة ما حدث مع سفن أسطول الحرية بالقرصنة والعدوان الغاشم، الذي يهدف لوقف حركة التضامن الدولية مع قطاع غزة المحاصر.

ويشار أن سفن أسطول الحرية انطلقت قبل عدة أيام من صقلية، بعد تجهيزات استمرت عدة أشهر شهدتها عدة مدن أوروبية، وذلك بهدف كسر الحصار المفروض على غزة.

وفي سياق آخر نظم آلاف اللاجئين الفلسطينيين أمس في غزة، مسيرة حاشدة أمام مقر رئاسة الأونروا في غزة، وذلك لمطالبة الأونروا بالتراجع عن قرارها بفصل ألف موظف، ورفع المشاركون في المسيرة الحاشدة التي دعت إليها اللجان الشعبية للاجئين الفلسطينيين الأونروا للتراجع عن تقليصاتها محملة الأونروا تبعات وخطورة ما أقدمت عليه من تقليصات.

من جانبه كشف أمين سر اتحاد موظفي الأونروا يوسف حمدونة لـ«الوطن» عن وجود مخطط لإعلان إضراب شامل مفتوح في كافة مرافق الأونروا في قطاع غزة، إذا استمرت الأونروا في تجاهل مطالب الاتحاد بالتراجع عن قرار فصل الموظفين الذين يعملون على بند الطوارئ في الأونروا.

وأكد حمدونة، أن فصل ألف موظف كان يعمل معظمهم في مراكز توزيع المساعدات الغذائية يدلل على الأونروا ماضية في مخطط خطير سيطول المساعدات الغذائية من خلال وقفها مع نهاية هذا العام، مؤكداً استمرار الاعتصام المفتوح داخل مقر الأونروا حتى تتراجع عن قراراتها. وأشار حمدونة في الوقت ذاته أنه «لا يوجد للأسف موعد محدد لبدء العام الدراسي في مدارس الأونروا، محذراً من تأجيل بدء العام الدراسي».

أسطول الحرية الخامس الذي قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي باعتراضه أمس قبالة غزة (أ.ف.ب)

«أنصار الله»: سلاح الجيش واللجان ملك للشعب وصمام أمان لسيادته

الجيش اليمني يأسر جنديين سعوديين وطائرات التحالف تكثّف غاراتها

أكد ناطق باسم أنصار الله أن ما يملكه الجيش اليمني واللجان الشعبية من أسلحة نوعية ومتطورة وخبرات تراكمت تجربتها بفعل عدوان التحالف السعودي والحاجة للردع هي ملك للشعب اليمني، وستظل مفخرة تاريخية له.

وأشار إلى أنه وفي ظل الحلول السياسية والدولة الجامعة سيصبح هذا السلاح وتلك الخبرات ملك تم لجيش الوطن ولأمنه وصمام أمان الوطن وحامي سيادته واستقلاله.

على حين بثّ الإعلام الحربي اليمني تسجيلاً مصوراً لأسيرين من الجيش السعودي وقعا أسيرين خلال سيطرة الجيش واللجان على جبل مشعل في عملية عسكرية واسعة في جيزان السعودية.

وقال الناطق الرسمي لحركة أنصار الله محمد عبد السلام في تغريدة له على «تويتر»: إن أسيري الجيش السعودي من إحدى معارك جيزان انضما إلى آخرين من الأسرى في قبضة الجيش واللجان.

وأشار عبد السلام إلى أن «النظام السعودي لا يكترث لأمر أسراه ولا يبالي بهم»، مؤكداً في أن ما وصفها بالحرب العدوانية برمتها لم تكن نزهة كما ظنّها تحالف العدوان، وأن «الشعب اليمني أثبت أنه صاحب إرادة لا تنكسر مهما تطاول الغزاة والمحتلون»، على حد تعبيره.

إلى ذلك أفاد مصدر طبي باستشهاد صيادين يمنيين إثر استهداف البوارج الحربية للتحالف ٤ زوارق لصيد الأسماك في البحر الأحمر غربي البلاد، مضيفاً: إن بارجات التحالف استهدفت زوارق الصيادين في المياه الإقليمية.

كما شنت طائرات التحالف سلسلة غارات جوية على منطقتي الكورنيش ورأس عيسى والحي التجاري غربي مدينة الحُدَيْدة ومنطقة العرج في مديرية باجِل شرقي المحافظة. وامتدت الغارات إلى منطقة المَنْقُم في مَديرية الدُريْهمي.

ميدانياً، دارت مواجهات عنيفة بين قوات الجيش اليمني واللجان الشعبية وقوات التحالف المشتركة شرقي مديرية التُحَيْتا الساحلية المجاورة جنوب محافظة الحُدَيْدة غربي اليمن.

واستهدفت مقاتلات التحالف مجدداً بعدد من الغارات الجوية قاعدة الديلمي الجوية والكلية الحربية شمالي العاصمة صنعاء. كما طاولت منطقة النهدين ومعسكري ضَبْوة والسَوَاد في مديرية سَنْحان جنوب العاصمة صنعاء.

وعند الحدود اليمنية السعودية، أحبط الجيش واللجان محاولة زحف واسعة للتحالف السعودي قبالة منفذ عَلْب الحدودي الرابط بين صعدة اليمنية ونجران السعودية.

وبحسب مصدر عسكري فإن محاولات زحف متوالية للتحالف استمرت ساعات تحت غطاء جوي مكثف وذلك للتقدم باتجاه مواقع الجيش واللجان، مؤكداً سقوط قتلى وجرحى في صفوف التحالف من دون تحقيق أي تقدم.

كما قصف الجيش واللجان بقذائف المدفعية مواقع للجنود السعوديين في جبلي الدخان والدود في جيزان، واستهدف القصف مواقع قوات التحالف في جبلي الشبكة والسديس في نجران السعودية.

الميادين – وكالات

«داعش» يفجر محطة كهرباء غربي كركوك ويعمق أزمة العراق

العبادي يقيل وزير الكهرباء على خلفية التظاهرات جنوب البلاد والاعتصامات مستمرة

أقال رئيس وزراء العراق، حيدر العبادي، وزير الكهرباء، قاسم الفهداوي، بعد ٣ أسابيع من اندلاع موجة تظاهرات عارمة بجنوب البلاد احتجاجاً على نقص الكهرباء المزمن والخدمات الأخرى.

وأفاد بيان مقتضب صادر عن مكتب العبادي الإعلامي بأن «رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي أمر بسحب يد وزير الكهرباء على خلفية تردي خدمات الكهرباء».

وكان المتظاهرون طالبوا خلال الاحتجاجات في سط وجنوب البلاد بإقالة الفهداوي بسبب النقص الحاد في خدمات الكهرباء التي لا تحصل عليها العائلات العراقية إلا لساعات محدودة في اليوم في ظل درجات حرارة الجو صيفا تصل إلى ٥٠ درجة فوق الصفر. وتقلد الفهداوي منصب وزير الكهرباء في حكومة العبادي بتاريخ ٨ أيلول ٢٠١٤ وفقاً لـ«نظام المحاصصة الطائفية»، وكان يشغل قبل ذلك منصب محافظ الأنبار من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣. ويأتي قرار إقالة وزير الكهرباء من منصبه بعد احتجاجات شهدتها مناطق وسط وجنوب العراق، منذ مطلع تموز الحالي، تطالب بتحسين الخدمات وتوفير فرص عمل للعاطلين، في حين كان مطلب توفير التيار الكهربائي من أولويات مطالب المتظاهرين.

على حين بدأت صباح أمس الأحد في محافظتي، البصرة والمثنى جنوب العراق، اعتصامات نظمتها مجاميع شبابية هددت السبت بالاعتصام ما لم تُنفذ الحكومة العراقية مطالبهم.

وقال مراسل RT إن «العشرات من المُتظاهرين اعتصموا أمام مبنى محافظة البصرة، واغلقوا الطريق القريب من المبنى، في حين نصب العشرات من متظاهري محافظة المثنى خيمهم في ساحة الاحتفالات».

أما في محافظة ذي قار، فتوجه المئات من المتظاهرين نحو مبنى الحكومة المحلية، وبحسب ناشطين، فإن التظاهرة قد تتحول إلى اعتصام خلال الساعات المقبلة. وقال حسين الغزي وهو أحد مُتظاهري ذي قار إن «التظاهرة التي توجهت اليوم إلى مبنى المحافظة قد تتحول إلى اعتصام بعد ساعات، وربما تنضم لنا مُحافظات أخرى مثل ميسان والديوانية»، وأضاف «ناشطو الديوانية وميسان أبلغونا بأنهم قد يعتصمون أمام مقار الحكومة العراقية». إلى ذلك أعلن مصدر أمني عراقي أمس الأحد أن عناصر تنظيم «داعش»، فجروا محطة تغذية للكهرباء ونسفوا خطاً ناقلاً للكهرباء غربي محافظة كركوك ٢٥٠ كلم شمال بغداد. وقال المصدر: إن عناصر «داعش» فجروا محطة تغذية «الذربان»، مشيراً إلى أن «محطة الفتحة» تنتج ١٠+١٦ ميغا وتغذي منطقة الزاب غربي كركوك.

وأوضح أن عناصر «داعش» نسفوا قبل ساعات الخط الناقل للكهرباء والمغذي للحويجة وقضاء الدور وجنوب صلاح الدين.

ويأتي ذلك في وقت يشهد فيه العراق تظاهرات احتجاجية بسبب تردي الأوضاع المعيشية والبطالة والفساد ونقص الطاقة الكهربائية الأمر الذي دفع رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، إلى إقالة وزير الكهرباء، قاسم الفهداوي، وإحالته على التحقيق.

وفي سياق آخر قضت القوات العراقية على ١٣ إرهابياً خلال عمليات لتعقب خلايا تنظيم «داعش» في محافظتي ديالى وصلاح الدين. ونقل موقع «السومرية نيوز» عن نائب قائد عمليات ديالى الفريق الركن حسن محمد قوله أمس إن سلاح الجو العراقي قصف سيارة تابعة لتنظيم «داعش» الإرهابي وقضى على اثنين كانوا بداخلها فيما تمت محاصرة إرهابي انتحاري آخر وقتله من قبل قوة أمنية مشتركة في حوض حمرين شمال شرق بعقوبة مركز محافظة ديالى. وأضاف: إن سلاح الجو قضى أيضاً على إرهابي أثناء قيادته دراجة نارية، فيما قتل خمسة إرهابيين كانوا مختبئين في وكر داخل حوض حمرين.

من جانبه أعلن مركز الإعلام الأمني العراقي عن قتل أربعة إرهابيين خلال عملية عسكرية لتعقب إرهابيي «داعش» في قضاء سامراء بمحافظة صلاح الدين.

وقال المركز في بيان له أمس: إن القوات الأمنية ضمن قيادة عمليات سامراء واستنادا إلى معلومات استخبارية نفذت عملية استباقية ضد أحد أوكار عصابات داعش الإرهابية وقضت على أربعة إرهابيين كانوا يرتدون أحزمة ناسفة فيما ألقت القبض على إرهابي خامس في منطقة جزيرة غرب قضاء سامراء.

روسيا اليوم – سانا – د ب أ – وكالات

من احتجاج العراقيين في البصرة (رويترز – أرشيف)

رفعت الإقامة الجبرية عن زعيمي المعارضة موسوي وكروبي

طهران: العقوبات الأميركية فقدت شرعيتها

أكد وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف أن العقوبات الأميركية على إيران فقدت شرعيتها وبالتالي لم تعد باقي دول العالم تلتزم بها.

وقال ظريف أمس خلال أول ملتقى مشترك للسفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية الإيرانية في الخارج مع الناشطين والمستثمرين في القطاع الخاص أن دولا عدة كانت تشارك الولايات المتحدة في السابق فرضها عقوبات ضد إيران وتبعا لذلك يتم فرض العقوبات من قبل مجلس الأمن ولكن اليوم تغير الحال وفقدت العقوبات الأميركية شرعيتها لأن الأميركيين ليس لديهم مبررات لها كما أنهم يحاولون إجبار الآخرين على العمل بعقوباتهم ما يتعارض مع قرار مجلس الأمن ٢٢٣١.

وأضاف إن الأميركيين مدمنون على فرض العقوبات وهذا الأمر لا يتوقف على إيران فحسب بل يشمل دولا كثيرة تمارس ضدها هذه الإجراءات غير الشرعية وسنظهر للأميركيين أنه ينبغي عليهم ترك هذا الإدمان فإيران يمكنها استثمار الشرخ الحاصل بين أوروبا وأميركا وسنجعلهم يقلعون عن عادتهم في فرض الحظر.

من جهته أكد رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بمجلس الشورى الإسلامي الإيراني حشمت الله فلاحت بيشه أن تهديدات الرئيس الأميركي دونالد ترامب تجاه إيران نابعة من أوهام وتحليلات خاطئة.

وقال فلاحت بيشه في تصريح لوكالة مهر الإيرانية للأنباء أمس إن «ترامب يتحدث في حقل من الأوهام مع إيران فالميادين الحقيقية يدركها العسكريون الأميركيون حيث شاهدنا هزائم الأميركيين في أكثر من ساحة في المنطقة» مشيراً إلى أن «التحليلات الخاطئة التي يقدمها مستشارو ترامب المتطرفون في أميركا تقوم على أنه إذا كانت هناك مواجهة عسكرية فإن أميركا ستمتلك كلمة الفصل ولهذا السبب يسعى ترامب إلى التهديد باتخاذ إجراء عسكري».

ولفت فلاحت بيشه إلى أن هدف إيران هو تحقيق التنمية مع إرساء السلام والاستقرار والهدوء في منطقة الشرق الأوسط على عكس أهداف الولايات المتحدة وحلفائها كالكيان الإسرائيلي والنظام السعودي الذي يقوم بإثارة الاضطرابات عبر دعم تنظيم «داعش» الإرهابي والعدوان على اليمن معتبرا أن الظروف المحيطة بالاتفاق النووي ونقض الأميركيين لتعهداتهم «تسبب بأن يشكك العالم بحدوث أي انفراج».

من جهته أكد المساعد السياسي للمكتب العقائدي للقيادة العامة للقوات المسلحة الإيرانية العميد مهدي سنائي راد أن ترامب يسعى إلى ابتزاز بعض الأنظمة العربية من جديد لجني الأموال.

وأضاف سنائي راد في تصريح له أن «ترامب يرى أنه يجب على الأوروبيين أن يدفعوا ثمن الأمن أو يبحثوا عن سبيل آخر لتوفيره ما يدل على استغلال ترامب لحلف الناتو لجني الأموال من الأوروبيين وهو ما يحاول أيضاً تنفيذه مع بعض الأنظمة العربية».

وكانت صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية كشفت قبل أيام أن إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب تجري محادثات مع عدد من الأنظمة العربية لتشكيل «تحالف» ضد إيران سيتبادل معلومات استخبارية مع الكيان الإسرائيلي لافتة إلى أن الولايات المتحدة ستؤمن لهذا التحالف دعما استخباريا وعسكريا.

من جهة أخرى وافق المجلس الأعلى للأمن القومي في إيران، أمس، على رفع الإقامة الجبرية المفروضة على زعيمي المعارضة مير حسين موسوي ومهدي كروبي منذ ٧ سنوات.

وقال نجل المعارض الإصلاحي حسين كروبي: «لقد سمعت أن المجلس الأعلى للأمن القومي صادق على قرار رفع الإقامة الجبرية»، بحسب تقارير إعلامية.

وتابع حسين كروبي «لكن القرار سيرفع إلى المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي» الذي لديه ١٠ أيام قبل اتخاذ قراره.

وتأتي هذه الخطوة في حين يسعى المسؤولون الإيرانيون إلى توحيد الإصلاحيين والمحافظين إزاء الضغوط المتزايدة من الولايات المتحدة.

وكالات

القطاع النفطي في إيران هو المتضرر الأكبر من العقوبات الأميركية (عن الإنترنت – أرشيف)

تركيا تهدد أميركا بفقدان الحلف بينهما

مع تفاقم الخلافات بين أنقرة وواشنطن ووصولها إلى حد التهديد المباشر من الجانبين حذر رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان أميركا بفقد بلاده كحليف لها في حلف الناتو وفي الشرق الأوسط، وفقاً لما ذكرت صحيفة «خبر تورك» أمس.

ونقلت الصحيفة عن أردوغان قوله: «في رأيي هذه حرب نفسية ولن نتراجع حتى لو فرضوا علينا عقوبات. نحن لم نساوم في قضية برونسون» وذلك تعليقاً على موقف أنقرة بشأن احتجازها القس الأميركي أندرو برونسون بتهمة التجسس، على حين يصفه الرئيس الأميركي دونالد ترامب بـ«المؤمن البريء».

وقال أردوغان: إنه ينبغي على الولايات المتحدة ألا تنسى أنها قد تفقد حليفها الوثيق (أي تركيا).

وكشف رئيس النظام التركي أيضاً أن أنقرة طلبت من الولايات المتحدة مساعدتها في عودة المواطنة التركية، إيبرو أوزكان، من الكيان الإسرائيلي، وقال: لقد «تم الإفراج عن إيبرو، ولكنهم صادروا جواز سفرها، لذلك سألنا الأميركيين عما إذا كان بإمكانهم مساعدتها على العودة إلى تركيا بتسليمها جواز سفر أميركياً؟».

وأضاف: إن أنقرة لم تعلن أنها «ستفرج مقابل ذلك عن برونسون».

وكانت وسائل الإعلام قد ذكرت في وقت سابق، أن الرئيس الأميركي، طالب الكيان الإسرائيلي بالإفراج عن مواطنة تركية متهمة بالارتباط بحركة حماس، مقابل قيام أنقرة بإطلاق سراح قس أميركي. لكن أنقرة رفضت إطلاق سراح القس، على حين استجابت سلطات الاحتلال.

وتحتجز السلطات التركية القس الأميركي منذ تشرين الأول ٢٠١٦ بتهمة التواطؤ في تنظيم «جماعة إرهابية» في تركيا، ودعم حزب العمال الكردستاني. وينفي القس برونسون الاتهامات. وكان ترامب ونائبه مايك بينس أعلنا احتمال فرض عقوبات اقتصادية على تركيا، على حين قال وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو: إن أنقرة ترفض التهديدات الأميركية.

وكالات

الشمال السوري بين الاحتواء والعسكرة

محمد نادر العمري

يتزامن اقتراب حسم الجنوب مع التحضيرات اللوجستية لبدء معركة قريبة لا تقل أهميتها عن سابقاتها، لا من حيث موقعها الجغرافي المهم ومواردها أو التدخلات الإقليمية التي تسعى لتوسيع دائرة نفوذها من خلالها، فتأكيد الرئيس بشار الأسد منذ أيام أن أولويتنا هي التوجه نحو تحرير إدلب، هو إسقاط لكل الخطوط الحمراء التي تسعى الدول المتدخلة في الأزمة السورية لرسمها ولتسقط معها أجندات تتعلق بالتقسيم أو الانفصال أو التغيير الديموغرافي أو ما سمي بسورية المفيدة.

إذاً، عنوان المرحلة القادمة هو الشمال بقسميه الغربي والشرقي، وهو أمام خيارين لا ثالث لهما، إما الاحتواء عبر التسوية والمصالحات أو المواجهة العسكرية.

بالنسبة لإدلب هذه المدينة الخاضعة لاتفاق «خفض التصعيد» يبدو أن مصيرها لن يختلف كثيراً عن سابقاتها من المناطق التي تحررت في أرياف دمشق وحمص ودرعا والقنيطرة، اللهم إلا إن حقق اجتماع الدول الضامنة «لأستانا» في سوتشي اليوم خرقاً يبدو أنه مستبعد في ظل السلوك العدواني لتركيا، واستمرار التوسع الأفقي والعامودي للتنظيمات الإرهابية المبايعة للقاعدة وخاصة «جبهة النصرة» و«حراس الدين» بعد أن تجاوز عددهم أكثر من ٣٥ ألف عنصر، ووجود تنظيمات مسلحة غير منسجمة ومتناقضة في مواقفها ومعظمهم من المسلحين الذين فضلوا الرحيل نحو إدلب رافضين التسويات السابقة.

اقتراب انتهاء مدة خفض التصعيد في الشمال بحلول شهر أيلول، وتقلص مساحة وجود المجموعات المسلحة ضمن الخريطة السورية، والتحذيرات اليومية التركية بالذات، من مخاطر عملية عسكرية هناك، مع عدم وجود مكان آخر لترحيل رافضي «المصالحات» إليه، من المرجح أن يفضي إلى معادلة القتال حتى النهاية، مع خضوع بعض المناطق والقرى للتسويات.

بالمقابل ورغم التباين الكبير بين تطلعات ما يسمى «مجلس سورية الديموقراطية» والحكومة السورية حول مستقبل الشمال الشرقي، فإن المحادثات «المبدئية» التي بدأت علناً للمرة الأولى وبعد سلسلة لقاءات فرعية سابقة، تبدو أنها خطوة واعدة في التوصل لحل من شأنه تجنيب تلك المنطقة أي تصعيد أو مواجهة محتملة، فانطلاق هذه المحادثات من نقاط تقاطع بين الجانبين، الخدمي ومواجهة إرهاب داعش والاحتلال التركي، قد تشكل نواة بناء ثقة تؤسس لعلاقة بنيوية متينة تزيل التوتر وتدفع بمسار التسوية السوري بشكل أسرع، وما يعزز هذا المسار وجود نقاط عدة يجب التوقف عندها:

١. الرسائل الإيجابية التي أطلقتها دمشق عبر مسؤوليها نحو إقامة اللامركزية الإدارية وفق قانون الإدارة المحلية الصادر عام ٢٠١٢ مع إمكانية البحث في تطويره، مع ترحيب دمشق وفق ما سرب من الاجتماع الأخير بانخراط القوى الكردية في الحياة السياسية والموافقة على تمثيلها كقوى سياسة وفق نسبتها العامة في كل جغرافية البلاد، وحصر السلاح بالجيش العربي السوري وانضمام مقاتليها للقوات الحكومية.

٢. احتلال تركيا والجماعات المسلحة العاملة معه لمدينة عفرين شمال حلب والتوصل لاتفاق حول وجودها في منبج وممارسته لأبشع أشكال القتل والإرهاب، شكّل نقطة تحوّل في الموقف الكردي من العلاقة مع الدولة السورية من جهة، ومع كل من واشنطن وموسكو من جهة أخرى، فبينما تفقد القيادات الكردية الثقة بأميركا وروسيا، يزداد تقربها من الدولة السورية وإيران. فالمعلومات تشير إلى أن التنسيق بين الدولة والكرد بلغ ذروته خلال العدوان التركي على عفرين ووصولها منبج، ولم يقتصر التنسيق على الدولة والقيادات الكردية إنما تعداها إلى فتح خطوط تواصل مع الجانب الإيراني أيضاً، فبدت «وحدات حماية الشعب» ومن خلفها الأحزاب الكردية، تغير بمقارباتها من اقتطاع الجزء الشمالي للجغرافية السورية والانفصال به إلى الحفاظ على وجودها وبقائها، ما يحول دون تهجير قصري للكرد من مدنهم وقراهم كما حصل في عفرين وعين العرب وريفها وصولاً إلى القامشلي والحسكة من الاحتلال التركي وبتواطؤ أميركي.

٣. تغيير موازين القوى داخل الخريطة الجغرافية السورية وضمن النظام الإقليمي لمصلحة دمشق وحلفائها، وإدراك القوى الكردية بوجود قرار إقليمي بعدم السماح بأي انفصال من شأنه أن يزيد من تقسيم المنطقة، فضلاً عن فقدان ثقتهم المطلقة بالأمريكيين وخاصة بعد أن تخلت واشنطن عن المجموعات المسلحة في الجنوب السوري، وتخليهم عن كردستان العراق، والبحث عن خروج آمن لقواتها يحفظ ماء الوجه.

٤. الضغط الشعبي والمطالب بعودة مؤسسات الدولة عبر احتجاجات شهدتها المناطق الخاضعة لسيطرة ميليشيا «قسد» نتيجة سلوكها الاستفزازي نحو أهالي المناطق، والانشقاقات المتتالية وهروب مسلحيها والخشية من تفكك بنيتها غير المنسجمة والدخول في صراع مع العشائر العربية والمكونات الأخرى، وعدم امتلاكها القدر الكافي من العنصر البشري اللازم لحماية المناطق الخاضعة لها في الدفاع عنها ولاسيما في ملء الفراغ الذي قد يحدثه الانسحاب الأميركي، وافتقارها لمقومات الكفاءة المادية والتقنية والعلمية لإدارة هذه المناطق وتلبية احتياجاتها.

من حيث التوقيت يبدو أن دمشق تقدم على خطوة فيها الكثير من الحنكة السياسية عبر سحب العصي من دواليب العجلة السياسية، في فرض واقع على كل من هو رافض لهذه العملية بالمواجهة العسكرية أو بالاحتواء، الذي قد يقود وفق وجهة نظر شخصية، نحو شراكة وطنية للقوى الكردية والجيش العربي السوري في تحرير الشمال السوري من الاحتلال التركي والتنظيمات الإرهابية بما في ذلك مدينة إدلب.